المؤتمر (43)
جيبوتي،14 - 15 اكتوبر 2021

قرار رقم 43/150 (2021)

تأثير الأزمة الصحيةلجائحة كوفيد - 19على السكان الأفارقة: الصمود والتحديات التي يجب مواجهتها

قرار أقره المؤتمر 43 للاتحاد البرلماني الأفريقي
(جيبوتي، 15اكتوبر2021)

إنّ الاتحاد البرلماني الأفريقي، في اجتماعه في المؤتمر الثالث والأربعين في جيبوتي يومي 14 و 15 نوفمبر 2021،

إذ يرى أن الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كورونا - 19 تلزم البلدان الأفريقية بمراجعة سياساتها العامة في مختلف المجالات ،

وإذ يشير إلي أنه على الرغم من أن جائحة كوفيد -19 شكلت تحديات حقيقية لسكان القارة الأفريقية، فإن قضايا أخرى مثل انعدام الأمن وتغير المناخ والإرهاب والتطرف العنيف لا تزال حديث الساعة وفي بعض الحالات كان لها تأثير أكثر تدميرا عليهم من الفيروس ،

وإذ يدرك أن هذه الجائحة ستؤثر على رفاهية السكان الأفارقة والتي ستنخفض بمقدار 10 نقاط وفقًا للبنك الدولي ، مما سيؤدي إلى انخفاض دخلهم ، خاصة بالنسبة للسكان في القطاع غير الرسمي الذين يمثلون 80٪ من العمال في القارة ويتوقع الاتحاد الأفريقي أن هذا الوباء سيؤدي إلى فقدان ما يقرب من 20 مليون وظيفة ،

واقتناعا منه بأن هذا الوباء سيقوّض الهدف الأول لأهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحد من الفقر ،

وإذ يعتبر أن هذه الأزمة الصحية يمكن أن تعدل العلاقات بين الجهات الفاعلة غير الحكومية والمجتمع المدني من جهة والحكومات من جهة أخرى ؛ في الواقع ، يمكن أن يكون التعاون مع أنظمة الحكم غير الحكومية ضروريًا لضمان استجابة فعالة للأزمة ،

وإذ يلاحظ أن أزمة كوفيد -19 هذه ، التي لها تأثير شديد للغاية على جميع البلدان الأفريقية ، قد تفاقمت بسبب الأزمة الأمنية في البلدان التي تعاني من التوترات الاجتماعية والسياسية أو النزاعات المسلحة ،

واقتناعا منه بأن هذه الأزمة الصحية من المرجح أن تعيد تأجيج التوترات القائمة، وأن تستغلها الجماعات المسلحة وأن تؤدي أيضا إلى العنف القائم على كره الأجانب ،

وإذ يدرك أن التأثير البشري لهذه الاضطرابات يمكن أن يكون ثقيلاً للغاية عندما يكون سكان هذه المناطق المتأثرة في وضع محفوف بالمخاطر،

وإذ يشير إلى أن السكان في بعض البلدان الأفريقية لا يزالون معرضين بشدة لصدمات مثل أزمة جائحة كورونا هذه، لأنه على الرغم من الجهود المبذولة للاستثمار في الخدمات الصحية الأساسية، فإن مستويات التغطية الصحية غير كافية بشكل كبير لمواجهة معدلات الفقر المرتفعة ،

وإذ يستذكر أن النظم الصحية في بعض البلدان هشة بالفعل وأنها موجهة في معظم الحالات نحو علاج أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والدرن ،

وإذ يؤكد على ضعف قدرة البلدان الأفريقية، في غالبيتها، على الاستثمار في الخطط الاجتماعية طويلة الأجل، ومن ثم صعوبة تنفيذ خطط أزمات جوهرية؛ غالبًاما تواجه الحكومات مفاضلات صعبة، إن لم تكن مستحيلة، في الميزانية بين حالات الطوارئ الأمنية والصحية و الغذائية ،

وإذ يلاحظ أن إغلاق الحدود والقيود المفروضة على الحركة قد أدى إلى انقطاع الإمدادات في الأسواق، مما أدى إلى تفاقم حالة المزارعين الذين لم يعودوا قادرين على بيع منتجاتهم في الأسواق الخارجية المجاورة ،

وإذ يعي أن الهجرة عامل أساسي في النظم الغذائية في البلدان الأفريقية، ولا سيما في منطقة الساحل، وأن القيود المفروضة على التنقل تعوق توافر العمالة الزراعية ،

وإذ يصر على ضرورة الحفاظ على حد أدنى من حركة البضائع والأشخاص لتجنب خنق الاقتصادات المحلية في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد غير الرسمي،

وإذ يقربأن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية قد تفاقمت وأدت إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان ، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاع والمناطق التي يصعب الوصول إليها ، مما زاد من تعقيد الإمدادات إلى المنظمات الإنسانية ،

وإذ يؤكد على أن الانخفاض في التحويلات المالية من المغتربين الأفريقيين سيزيد من حدة هذا الانخفاض في الدخل؛ تقدر هذه التحويلات بـ 48 مليار دولار أمريكي في عام 2019 من قبل البنك الدولي ، أي أكثر من المساعدات للتنمية المقدرة للقارة الأفريقية بـ 26.4 مليار دولار أمريكي ،

واقتناعاً منه بأن شبكات الأمان الاجتماعي في العديد من البلدان الأفريقية هي أداة مهمة للأمن الغذائي والتغذية، والحد من الفقر، وقدرة السكان الأكثر ضعفًا على الصمود.

<u>فإنه:</u>

1. ***يؤكد*** علي أنه أصبح من الضروري وبشكل متزايد النظر في حلول طويلة الأجل، من خلال السياسات العامة التي من شأنها أن تسمح للحكومات الأفريقية بأن تكون المدير الرئيسي لأزمة مثل أزمة كورونا – 19 ؛

2. ***ويوصي***، في جميع الجهود المبذولة لكبح أزمة فيروس كورونا، بإيلاء اهتمام خاص للسكان المقيمين في المناطق المتضررة من الآثار السلبية للإرهاب ؛

3. ***ويؤكد*** أيضًا أن أزمة كوفيد -19 تشكل تحديات هائلة لواضعي السياسات، ويمكن أن تكون بمثابة حافز لإنشاء نظام أكثر مرونة لاستبدال الواردات بالإنتاج المحلي واستراتيجيات التنمية المستدامة بشكل عام ؛

4. ***يدعو*** الحكومات الأفريقية، بدعم من شركاء التنمية، إلى تركيز جهودها على ترقية وتعزيز دستور الأدوية التقليدي في مكافحة كوفيد -19 ؛

5. ***ويشدد*** على الحاجة إلى تعزيز الشفافية وتحسين الإدارة من أجل تحسين الثقة في سيادة القانون ؛

6. ***يدعو*** الدول الأفريقية إلى ضمان ألا تؤدي الأزمة الصحية وعواقبها إلى الإصرار بالحياة الحياة الديمقراطية ؛

7. ***يحث*** الحكومات على إجراء العمليات الانتخابية بطريقة استشارية وشاملة من أجل تخفيف التوترات السياسية التي تفاقمت بسبب حالة الأزمة الصحية ؛

8. ***يدعو*** الدول الأفريقية إلى إجراء إصلاحات محلية تحويلية تهدف إلى تحسين تعبئة الإيرادات، وتطوير الرقمنة، وزيادة التكامل التجاري والمنافسة، ووضع برامج الحماية الاجتماعية والتخفيف من آثار التغير المناخي، مما سيعزز الصمود، والنمو، وخلق فرص العمل ؛

9. ***يوصي*** بأن تواصل الحكومات تعزيز النظم الصحية وتوسيع نطاق التغطية الصحية والحماية الاجتماعية ؛

10. ***يوصي أيضا*** بأن تتخذ الحكومات إجراءات ترمي إلى:

أ- تحسين الخدمات في المستشفيات وكذلك صمود العاملين الصحيين من خلال تخصيص موارد مالية وميزانية كبيرة لضمان استمرارية واستدامة الخدمة الصحية ؛
ب-امتلاك أنظمة صحية قوية من خلال تحسين الوصول إلى الموارد المالية؛
ت-إدخال إصلاحات في إدارة المالية العامة لمواجهة عبء الدين ؛
ث-تطوير استخدام الاتصالات الرقمية في قطاع الصحة والخدمات العامة بشكل عام ؛
ج- تعزيز تبادل المعلومات حول إدارة الأزمات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي ؛

11. ***يدعو*** الحكومات إلى تنفيذ سياسات تهدف للقضاء علي العنف القائم علي النوع ودعم الأسر الأكثر فقراً التي تواجه صعوبة أكبر في الحصول على الغذاء، وضمان استمرار حصول الأطفال على الغذاء المغذي ؛

12. ***يصر*** على تبادل المعلومات بين الدول بشأن برامج التنمية الزراعية ومكافحة انعدام الأمن الغذائي للفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة ؛

13. ***يوصي***، في مجال الأمن الغذائي، باعتماد تدابير مساعدة للمزارعين، من ناحية، من أجل زيادة الإنتاج الزراعي الضروري لتلبية احتياجات السكان المحليين ومن ناحية أخرى، اتخاذ تدابير لدعم سلاسل الإمداد الغذائي ؛

14. ***يدعو*** الحكومات إلى زيادة تعزيز حرية حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات، من ناحية، وأن تمتلك الحكومات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ((AfCFTAالتي دخلت حيز النفاذ في شباط / فبراير 2021، مع تيسير انتقال الجثث في ظروف آمنة مضمونةووفقا للترتيبات الصحية المعمول بها، من ناحية أخرى ؛

15. ***يصر*** على ضرورة تعزيز الدعوة والحوار السياسي وتعبئة الموارد الكافية لصالح الأمن الغذائي والتغذية، على المدى المتوسط والمدي الطويل، ولا سيما فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية والاحتياطيات الاستراتيجية وبنوك الغذاء وما إلى ذلك ؛

16. ***يطالب*** الحكومات علاوة علي ذلك،بمواصلة تلبية احتياجات الأطفال المعرضين للخطر، ولا سيما من خلال العمل على الحد من التفاوتات التي يسببها التعليم عن بعد ولعودتهم الآمنة إلى المدرسة ؛

17. ***يشجع***، قدر الضرورة، على إنشاء شبكات أمان تهدف إلى تحسين سبل عيش السكان، من خلال التوفير المجاني لبعض الخدمات الأساسية، والمعونة العينية والنقدية، فضلاً عن الدعم المالي للمؤسسات القابلة للنمو؛

18. ***يدعو*** الحكومات والجهات الفاعلة الاقتصادية على استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة كأداة تعليمية فعالة في حالات الأزمات ؛

19. ***يحث*** الحكومات بقوة على تصنيف البيانات حول تأثيرات Covid-19 في مجموعات الذكور / الإناث وحسب العمر، البيانات التي سيتم استخدامها في تطوير الميزانيات التي تراعي النوع الاجتماعي ؛

20. ***يدعو*** المؤسسات المالية والإنمائية إلى دعم المجتمعات الزراعية المتضررة من الوباء من أجل ضمان استمرارية وصمود الأنشطة التي تسمح بإحياء الإنتاج الزراعي ؛

21. ***يدعو*** هذه المؤسسات إلى أن تستهدف إجراءاتها على وجه الخصوص ما يلي:

أ- تعزيز التعليم الثانوي للشباب من الأسر الفقيرة وكذلك تعليم وصحة الأطفال في المرحلة الابتدائية من خلال توزيع وجبات مجاني ؛.

ب- منح القروض بدون فوائد للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها نساء لمساعدتها على مواصلة أنشطتها وزيادة صمودها ؛
ت- تسهيل الوصول إلى الإمدادات الطبية الأساسية وتحسين أنظمة الرعاية الصحية ؛
ث- التركيز على التعافي من خلال مساعدة البلدان على إدارة آثار الوباء على المالية العامة في شكل دعم للميزانية و / أو دعم لسياسة التنمية ؛
ج- دعم البلدان في جهودها للحفاظ على الخدمات العامة الأساسية بما في ذلك التغذية والتعليم والصحة وإمدادات المياه والصرف الصحي ؛
ح- مساعدة البلدان على مراقبة تطور الأزمة ومواجهتها بشكل فعال ؛

22. ***يشدد*** على الحاجة إلى زيادة العمل مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومنظمات المجتمع المدني التي يتم الاعتراف بمساعدتها اليومية للسكان الضعاف، مما يسهم في تعزيز قدرة السكان على الصمود في مواجهة التحديات المتعددة التي يواجهونها ؛

23. ***يشجع*** الإجراءات الرامية إلى تيسير المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع ومخيمات اللاجئين من خلال وضع أساليب للتدخل تسمح بالوصول إلى هذه المجتمعات الضعيفة ؛

24. ***يوصي*** الحكومات الأفريقية باعتماد التدابير الاجتماعية والإنسانية والمتعلقة بالحوكمة التالية:

أ- ضمان مساحة للمجتمع المدني، من خلال وسائل الإعلام المسؤولة والمشاركة الديمقراطية في الحياة الوطنية ؛
ب- دعم المبادرات الإنسانية التي أطلقها المجتمع الدولي، في كل من مكافحة فيروس كورونا والمساعدات الإنسانية ؛
ت- ضمان عدم التمييز ضد الفئات الضعيفة، مثل النازحين والمهاجرين والنساء والأطفال وكبار السن، وذووي الاحتياجات الخاصة وتلبية احتياجاتهم، لا سيما من خلال دمجهم في النظم الصحية الوطنية وخطط الاستجابة ؛
ث- زيادة الجهود لتعزيز صمود السكان النازحين وحمايتهم وإدماجهم، لا سيما في مجالات التوظيف والتعليم بالإضافة إلى دمجهم في التخطيط الإنمائي الوطني ؛
ج- تنفيذ استراتيجيات صارمة لمكافحة الفساد وتحسين الشفافية في تعبئة واستخدام موارد تمويل التنمية ؛
ح- ضمان أن تدعم الدول الشريكة بشكل حتمي، من ناحية ، مكافحة القارة للتدفقات المالية غير المشروعة ، ومن ناحية أخرى ، سعيها إلى تمثيل أكبر وتأثير أكبر في أنظمة الحكم العالمية ؛

25. ***يدعو*** الدائنين العموميين الثنائيين إلى طلب تعليق ديون أفقر البلدان الأفريقية وأكثرها ضعفا من أجل التخفيف من عواقب الوباء على السكان ؛

26. ***يدعو*** أيضا البلدان الغربية إلى الحفاظ على مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادتها، وإلى تعزيز التعاون من أجل تعبئة رأس المال الخاص ؛

27. ***يحث*** البلدان المنتجة الكبيرة للمنتجات الطبية على الامتناع عن فرض حظر على التصدير أو أي سياسات تجارية أخرى تعاقب البلدان الأفريقية المستوردة، ويطالبهم بحجز جزء من إنتاج لقاح مضاد للفيروس لبعض دول القارة ورفع براءات الاختراع ؛

28. ***يؤكد*** أن الاستجابة لحالة الطوارئ الصحية يجب أن تكون جزءا من منظور التنمية المستدامة من خلال تشجيع الجهود المبذولة لإنهاء الأزمة في مناخ يسوده السلام ؛

29. ***يحث*** المجتمع الدولي وعنصره الرئيسي، الأمم المتحدة، على تقديم دعمهما الكامل لمبادرة الاتحاد الأفريقي المعنونة"إسكات البنادق"وألا يدخروا جهدا لتحقيق هذا الهدف على أرض مناطق الصراع وإرساء ودعم السلام. فلا يمكن القضاء على جائحة كوفيد-19- أو أي جائحة آخري في مناخ الاضطرابات السياسية أو انعدام الأمن أو التوتر العسكري ؛

30. ***يؤكد*** علي أهمية مشاركة الجهات الفاعلة الأفريقية والعالمية، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلسي السلام والأمن التابعين للاتحاد الأفريقي، وتعبئتها لدفع عملية السلام الرئيسية في القارة ؛

31. ***يدعو*** جميع الحكومات الأفريقية إلى إيلاء اهتمام خاصلملاءمة مرحلة تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه من أجل تحقيق فعاليتها ؛

32. ***يقرر*** بحث مسألة الإرهاب والنزاعات المسلحة في البلدان خلال اجتماعاته القادمة.